



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨/رجب/١٤٢٩هـ الموافق
٢٠٠٨/٧/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة
القضاة فزوق السامي و جعفر ناصر حسين و نكرم طه محمد و نكرم احمد
بيان و محمد صائب النفتندي و عيود صالح قنيمي و ميقاتيل شمشون قس
كورجين و حسين ابو القمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها
الآتي:

التمير / السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكياله الرائد الحقوقي فاضل طوان
التمير عليهم / أمين وأمسر و احمد وحسام وثورة أولاد سمير رمضان وكيالهم
المحامي علي حسين السعدي

الادعاء:

إدعى وكيل المدعين (التمير عليهم) أمام محكمة القضاء الإداري
أن موكله يطلبون منحهم الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدتهم السيدة أمل
عبد الأمير عباس العراقية وقد نظم المدعون لدى المدعى عليه (التمير) السيد
وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وقد رفض التظلم بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢ وعليه
طلب وكيل المدعين (التمير عليهم) دحوة المدعى عليه / إضافة لوظيفته
للمرافعة والحكم بإلزامه بمنح المدعين (التمير عليهم) الجنسية العراقية تبعاً
لجنسية والدتهم السيدة أمل عبد الأمير عباس وبعد إجراء المرافعة العنصرية
الجارية والإطلاع على المستندات المبرزة والتوائح المتبادلة بين وكيلى الطرفين
أصدرت المحكمة قرارها المرقم ٥٦/قضاء إداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٦/٤

(٣٠٤)



المتمضمّن إزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته (المميز) بمنح المدعين أيمن واحمد وأيسر وحسام ونورة أولاد سمير رمضان احمد الجنسية العراقية والمولودين لانهم العراقية الجنسية الميودة امل عبد الأمير عباس تطبيقاً لحكم المادة (١٨/ثانياً) من دستور جمهورية العراق والعادة (١/٣) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ مع تعديل المدعى عليه / إضافة لوظيفته مصاريف الرسم المدفوع وأتعاب المحاماة ولعدم قناعة المدعى عليه / إضافة لوظيفته بالقرار فقد بانر إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٩ وللأسباب المبينة في القائمة .

القرار:

لدى التفريق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم التمييز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان المدعين أيمن وأيسر واحمد وحسام ونورة أولاد سمير رمضان احمد والمولودين من أم عراقية هي امل عبد الأمير عباس التي تحصل شهادة الجنسية العراقية (٨٨٣٢١٢) الصادرة من جنسية بغداد في ١٩٧٤/٧/٢٣ ومن أب فلسطيني . وحيث ان الأولاد المذكورين مولودون من أم عراقية وأب فلسطيني حسب المستندات المرفقة بالدعوى . وحيث ان المولود ولدأ أو بنتأ من أب عراقي أو أم عراقية يعتبر عراقياً بحكم القانون وتنتج له الجنسية العراقية حكماً بصرف النظر عن جنسية الوالد الآخر ايأ كان أو اسأ تطبيقاً لحكم المادة (١٨/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ . والمادة (١/٣) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ . لذلك يعتبر الأولاد



(لین وایسر واحد وحسام ولورة) اولاد سمیر رمضان احمد والمولودون من أم عراقية هي أم عبد الامير عباس قد ولدوا عراقيين بحكم القانون ومن حقهم طلب منحهم الجنسية العراقية وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها ومنها قرارها (٤/اتحادية/٢٠٠٧) فسي تصديق الحكم التمييز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل التمييز رسم التمييز . وسنر القرار بالاتفاق في ١٨/رجب/١٤٢٩هـ الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٨ م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اکرم فخری محمد

العضو
اکرم احمد بایان

العضو
محمد صالح التاجي

العضو
عزیز صالح التميمي

العضو
مباشیر شمشون ناس

العضو
حسین أبو الفتح